

طبع في دار المطبعة ٨ - ١٣٤١ هـ

كتاب

الوراثه في الاسلام

تأليف

الحافظ اسلم الحيراجي

امتاز التاريخ الاسلامي بالجامعة المالية الاسلامية

في علي كنده (الهند)

طبع على نفقة المؤلف

بالمطبعة المالية في علي كنده

سنة ١٣٤١ هـ

طبع في دار المطبعة ٨ - ١٣٤١ هـ

1351
212
449

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6692

Call no. 6-5002

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل الينا كتاباً مباركاً تفصيلاً لكل شيء
يحتاج اليه في الدين القويم ، وارسل الينا نبيه محمداً صلى الله عليه
وسلم ليبين للناس ما نزل اليهم ويرشدهم الى الصراط المستقيم هـ
اما بعد فيقول العبد الضعيف الراجي ، رحمة الله تعالى اسلمه الخير ارجي
اني لما قرأت الفقه وحصلته ، وخضت في مباحث علم الفرائض منه
وتأملته ، وجدت غالب اصوله مختلفة ، واكثر مبانيه سقيمة معتلة ،
تخالف الكتاب ، وتباين العقل والصواب ، وذلك لان الفقهاء
في تدوينهم هذا الفن قد خلطوا باحكام الكتاب الآراء
ومزجوا بها الاقيسة والاهواء ، وتشبهوا بالضعيفة من الروايات ،
واسسوا عليها اصول الميراث اكثر منه على الآيات ، مضى عليه سلفهم
وتبعهم على ذلك خلفهم ، *

فشعرت عن ساق الجد للتحقيق والتقصيد ، وأجملت على
التبصيح والترديد ، فكثبت هذه العجالة ونقصتها ، ونقصت مطالبها
ومحصنها ، ولم آل جهداً في بيان مواضع الزلل ، وموارد الوهم

والخطل ، وخطبت بها الاذكياء الفحول ، لا الاغبياء الذين ليس لهم تميز ولا معقول ، وبعد ما اوضحت الاغلاط ذكرت آيات الوراثة وفسرتها ، ثم مهدت القواعد على مقتضاياتها وحررتّها ، لانه تعالى قد بينها تبياناً وفصلاً تفصيلاً في كتابه الكريم ، وقال « بين الله لكم ان تضلوا والله بكل شيء عليم » به استعين ، وهو الموفق والمعين *

الوصية

الوصية فرضة على المسلمين قال الله تعالى
« كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيراً الوصية
لوالدين والاقربين بالمعروف حقاً على المتقين »

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما حق امرئ له شيء يوصي فيه يبيت ليلة اوليائين الا ووصيته
مكتوبة عنده — (مشفق عليه)

من مات على وصية مات على سبيل سنة — (سنن ابن ماجه)
ولما كان محتملاً ان تنزل نازلة فتدفع من الوصية كوت المورث فجاءة
مثلاً ، انزل الله تعالى آية الميراث وعين فيها فرائض انواع الوراثة

النسبية والسببية لانه لم يمكن لنا ان نستخرجها بمقولنا ونعين مقدارها
لانا لا ندري ايهم اقرب لنا نفعا ، فافتضت حكمته البالغة ان يبينها لنا
تبياناً واضحاً انه عليم حكيم *

فالكاتب والسنة يدلان على ان الوصية فريضة على المسلم ،
وعليه ان يكتبها في حياته لوالديه ولا قريبه ويجعل ماله بينهم
على اقتضاء مصالحهم الشخصية فانه ادري بها ، لان الورثة تكون
احوالهم مختلفة جداً فيما بينهم ، فالأبناء مثلاً منهم من انفق ابوه
في تربيته وتعليمه واصلاح شؤونه فنطاراً من ذهب فصار هو تاجراً
كبيراً او محامياً شهيراً غنياً عن تركته ، ومنهم من ولد في آخر
عمر ابيه ما انفق عليه درهما ولا ديناراً ، بعضهم صحيح عارف
بطرق المعاش يحترف ويكتسب ، وبعضهم سقيم زمن جلس بيته
لا يستطيع ان يتحرك ، احدهم يكون برّاً سعيداً خادماً لبيه والآخر
عاقاً شقيماً فاجراً ابناً يوجهه لايات بخير ، فراءة هذه الاحوال
الشخصية المختلفة للورثة لم تكن ممكنة الا بالوصية فلذلك فرضها الله
تعالى علينا *

ولما كان خطر الجنف والاثم ممكناً في الوصية ، لان طوائف
الناس مختلفة ، جعل الله سبحانه لاصلاحه طريقاً آخر فقال " فمن خاف

من موهن جنفاً أو اثماً فاصلح بينهم فلا اثم عليه ان الله غفور الرحيم
اي ان علم ان الموصي في وصيته جنف عن الحق و مال الي الاثم
فلمسلمين اولقاضيتهم حق في اصلاحها *

اما اذا مات المورث بلا وصية ولم يقسم ماله بين ورثته فحينئذ
يصل بآية الميراث ويعطى كل ذي حق حقه الذي في كتاب الله
على اختلافهم النوعي لا الشخصي ، لان صراعات المصالح الشخصية
في القانون الكلي ليست بممكنة ، فالابناء مثلاً كلهم غنيهم
وفقيرهم وسعيدهم وشقيهم سواء في هذا التقسيم *

وليس في القرآن ادنى اشارة الي ان آية الوصية منسوخة ، لكن
الفقهاء قالوا بنسخها ، فمنهم من ينسخها بآية الميراث ، والآخر بمحدث النبي
صلى الله عليه وسلم « الا لا وصية لوارث » علي حسب ما اقتضت
اصولهم الفقهية ، فالحنفية القائلون بان السنة تكون ناسخة
للكتاب ، عندهم هذا الحديث كاف لنسخ الوصية التي كانت
الله علينا وجعلها حقاً على المتقين ، واما الشافعي فانه قال في رسالته
« انما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب ، وان السنة لا تكون
فانسخة للكتاب ، وانما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصاً »

فعنده الحديث المذكور لا يكون ناسخاً لآية الوصية بل نسختها آية الميراث ، وهذا الحديث مبين لها ، كما قال في رسالته « استدلنا من نقل عامة اهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الا لا وصية لوارث ، علي ان الموارث ناسخة للوصية للوالدين و الزوجة مع الخبير المنقطع عن النبي صلى الله عليه وسلم واجماع العامة على القول به » ونحن نقول ان آية الميراث لا تمنع الوصية للوالدين والا قريبن ، لانه تعالى جعل فيها وصية المورث مقدمة على فريضته ووصيته فقال * (١) من بعد وصية يوصى بها (٢) من بعد وصية يوصى بها (٣) من بعد وصية توصون بها ، فاذا كان المورث او وصى لورثته يكون انفاذاً مقدماً على التوريث ، فآية الميراث لا تنسخ الوصية بل تؤكدها وتؤيدها *

وقد انزل الله تعالى سورة المائدة التي اخبر فيها عن اكمال الدين واتمام النعمة بعد آية الميراث واكد فيها الوصية فقال « يا ايها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم » ، فعلم بالضرورة ان آية الميراث ليست بناسخة للوصية ، وبقي مدار القائلين بنسخها على الحديث وحده كما قال الغزالي رح

(و هو من اعيان الشافعية) في كتابه المستقصى

« نسخ الوصية للو الدين والا قرين بقوله صلى الله عليه وسلم الا لاوصية لوارث ، لان آية الميراث لا تمنع الوصية للو الدين والا قرين ، اذا جمع ممكن » *

واذا وجهنا النظر الي هذا الحديث الناسخ لنص الكتاب المبين وجدنا انه لا يتجاوز عن خبر الواحد ، قال مولانا شاه ولي الله الدهلوي رح في حجة الله البالغة

« ان الشافعي دخل علي محمد بن الحسن و هو يطعن على اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليمين ويقول هذا زيادة على الكتاب ، فقال الشافعي رح اثبت عندك انه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ، قال نعم ، قال فلم قلت ان الوصية للوارث لا تجوز بقوله صلى الله عليه وسلم ، الا لاوصية لوارث ، وقد قال الله كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية واور وعليه اشياء من هذا القبيل ، فانقطع كلام محمد بن الحسن ، » *

وهيات ان ينسخ خبر الواحد نصاً قطيعاً من كتاب الله » *

ومن المتأخرين من ادعى ان هذا الحديث مؤثر ، فنقول
في جوابه ، ان استواء الطرفين من البداية الى النهاية شرط للتواتر ،
فلما كان هذا الحديث خبر الواحد في عهد الشافعي رح ، فكيف
يكون متواتراً في هذا الزمان *

وخلاصة البحث ان آية الوصية ليست بمنسوخة بل يجب العمل
بها وفيها مصالح كثيرة منها ما بينا من مراعاة المصالح الشخصية للورثة ،
ومنها ان مسألة مفقود الخبر تحل بها ، وكذلك مسألة الخفي المشكل ،
فالوصي يقضي له ما يناسب الظروف ولا يترك معاملته بأيدي
الفقهاء الذين يجهلون تارة ذكراً وتارة أنثى ، ومنها ان المورث اذا
يقن ان ماله يقسم بوصيته فلا يضيعه خشية ان يصيب غير اهله
والورثة ايضا لا يقدمون على قتله او اتو هينه بل يجهدون في خدمته
وامتراضائه ، لكي يرضى عنهم ويوصي لهم بخير *
والعجب كل العجب من الفقهاء يجوز عندهم ان يهب الرجل
في حياته كل ماله لابن من ابنته ولا يروى فيه معصية ، و
يردود الوصية التي بوصى بها المصالح عائلته وايضا يجوز عندهم
الوصية لغير الورثة ولا يجوز للورثة الذين كتبها الله لهم في كتابه *

ذو الفروض

١ - جعل الفقهاء اولاد الام من ذوي الفروض والحلقوا بنى
الاعيان والعلات بالعصبة ، واستندوا عليه بقول الله تعالى
«وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوت فلكل
واحد منهما السدس» ، قالوا ان المراد في الآية بالاخ والاخت
اولاد الام ، لانه روي بعد الاخت لفظ لام ، في قراءة سعيد بن
أبي وقاص وعبد الله ابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله
عنهم ، ونقلوا الاجماع عليه - وعندي ان استندوا لهم هذا ليس
بصحيح لرجوه *

(الاول) ان هذه القراءة شاذة ، والكتاب نظم مشواتر بين
الدينين لا يغيره قول قائل ، ولذلك لا يقرأ احد من المسلمين
من الشرق الى الغرب في هذه الآية لام ، فكيف يجوز الا
يستدل بالفظ اجمعت الامة باصرها على عدم قبوله ، وهل هذا الا
الجمع بين التقيضين في وقت واحد بالاجماع على تركها لفظا
واخذها معني *

(الثاني) انه يلزم مما قالوا ارجاع الضمير في له الي
 الامراة وهي مؤنثة حقيقة لا يجوز ان يرجع اليها الضمير المذكور -
 (الثالث) انه لو كانت هذه الآية لبيان نصيب الاخ والاخت
 لكان مجري الكلام حينئذ ان يقول « و ان يرث اخ او اخت
 كلالة فلكل واحد منها السدس » فواجه المدول الي الاطنايب
 المحل في الآية ؟ تعالى كلامه عن ذلك علواً كبيراً *

(الرابع) ان ميراث الاخ و الاخت بينه الله تعالى في آية
 اخري حيث قال « يستفتونك قل الله بفتيكم - في الكلالة »
 و لفظ الاخ والاخت في الآيتين غير مقيد ، فلو حمل الآيتان
 على بيان حكم الاخ والاخت لزم القول بنقصان كليهما حيث
 حذف لفظ لام من الاولى و لفظ لاب وام اولاب من الثانية
 من غير قرينة دالة عليه ، على ان حكم الآية الثانية جواب لسؤال
 السائلين عن ميراث الكلالة فيجب مطابقته له ، ولم يكن
 السؤال مقيداً بنوع دون نوع الاخ والاخت فكيف يكون الجواب
 مقيداً به مع عدم التصريح بالتقييد *

ولتوضيح المقام نقول ان الورثة على قسمين ، نسبي و سببي *

فالنسبي على ثلاثة انواع (١) الاصول ، كالأب والام والجد والجدة (٢) الفروع ، كالأولاد واولادهم (٣) الاطراف كالاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والاقوال والخالات ، فبين الله تعالى في الآية الاولى من آيات الميراث وهي « يوصيكم الله في اولادكم » نصيب الاصول والفروع ، ولم يتعرض لبيان حكم الاطراف ، ولذلك كانوا يستفتون رسول الله صلى الله عليه وسلم في ميراث الكلاله اي من لم يكن له الاصول والفروع فانزل الله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » فبين فيها نصيب الاطراف وجعل حفظهم كحفظ الفروع *

والنسبي على نوعين عقدي اي الزوج والزوجة ، وعهدي ، اي من عاهد على الغنم والغرم ، لانه من الورثة ، قال الله تعالى « والذين عقدت ايمانكم فათوهم نصيبهم » ، ومن الحال ان يا ص الله تعالى باتياء احد نصيبه ولا يبين النصيب ، فبين الله تعالى نصيب العقدي والعهدي كليهما في الآية الثانية « ولكم نصف ما ترك از واجكم » فأكمل بيان نصيب كل نوع من الورثة النسبية والسببية ، فلو جعلت هذه الآية ايضا لتوريث الاخ والاخت لصاع احسن تقسيم الله تعالى *

والتفسير الصحيح لهذه الآية عندي هو انه (وانكاث
 رجل يورث) مبنياً على المفعول من الافعال اي يجعل وارثاً بالعهد
 (كلالة) « كلالة اي من ميت ليس له ولد ولا احد من الابوين
 (او امرأة) تجعل وارثة بالعهد (وله) اي و الحال ان للكلالة
 (اخ واخت) من اي نوع كانا ، فانها لا يحببان العهدي ، بخلاف الاصول
 والفروع (فكل واحد منهما) اي من الرجل والا امرأة (السدس) *
 ولو كان المقصود من هذه الآية توريث الاخ واخت
 لام فاي شيء كان ما نعلمه تعالى عن ذكر لفظ لام « وما كان ربك نسياً ،
 والابهام في مقام التفسير من نقائص الكلام ، تعالى شأنه وكلامه عن
 ذلك علواً كبيراً *

واذا تبين هذا فنقول ان من الاقسام الثلاثة للاخوة و
 الاخوات اوليهم بالميراث بهوالا عيان ثم بنو العلات ، كما جاء في الحديث
 ان اعيان بني الام بنو ارثون دون بني العلات ، لان قرابة بني الاعيان
 الي المورث من جهة الاب والام معاً ، فهم اقربون اليه من بني العلات
 الذين ليس اتصالهم به الا من جهة الاب وحده ، واما اولاد الام
 فهم ابعد الكل ، لانهم ربما لا يكونون من اولاد آباء المورث بل من
 عائلات أخرى *

فالفقهاء ظلموا الأقرباء، لأنهم جعلوا الأباغد من أولاد الأم ذوي
فرض، والأقربين من بني الأعيان والعلات عصبه التي لا يصيبها إلا
ما بقي من ذوي الفروض *
ومن نتائجها أن في بعض الأحيان تترك أولاد الأم ويحرم بنو
الأعيان والعلات مثلاً *

مسألة ٦		ترتيب	
زوج	أم	أخوان لام	أخوان لاب وام
٣	١	٢	محرومان
			محرومان

كيف يجوز أن يأخذ التركة من ليس من أولاد آباء المورث
و من حماته بيضته، ويحرم من هو شقيقه، ليس بنو الأعيان من أولاد
الأم أيضاً، والاب ما زادم الأقربا كما قال عمر رضي الله عنه، فبأي
ذنب يحرمون، وهل هذا إلا خطأ مبين وظلم عظيم *
وتورد هنا أمثلة لتوضيح المسئلة

(١) مسألة ٦		ترتيب	
زوج	أم	أخ لام	أخت لام
٣	١	١	أخت لاب وام
			أخت لاب وام

(٢) مسألة ٦ عودها ١٠		ترتيب	
زوج	أم	أختان لام	أختان لاب وام
٣	١	٢	٤

(١٣)

في المثال الاول كانت الاخت لاب وام محرومة بالاخت لام ،
وفي الثاني اخذت مضاعفا منها *

مسئلة ٦ عولها ١٠ زينب			
(٣) مه	زوج	ام	اختان لام
	٣	١	٢
			٤

في هذا المثال اخذت الاختان لاب مضاعفا من الاختين لام
ولو كان بدلها اخوان لاب لصارا محرومين *

مسئلة ٦ زينب			
(٤) مه	زوج	اخوان لام	اخوان لاب وام
	٣	٢	١

مسئلة ٦ زينب			
(٥) مه	اخوان لام	اخوان لاب وام	زينب
	٢	٤	

في المثال الرابع اخذا لاخوان لام مضاعفا من الاخوين لاب وام ،
وفي الخامس انعكست القضية - ومثل هذا التفاوت و الاختلاف
المنكر لا يقع في النتائج اذا كانت الاصول مختلفة *

وخلاصة البحث ان اولاد الام ليسوا ابندوي فرض ، بل حكمهم حكم
سائر الاخوة والاخوات ، وهم يرثون اذا لم يكن هناك احد من بني
الاعيان والعلات *

٢ - جعلوا الجدة والجدة من ذوى الفروض ، مع انه ليس لها فرض بقدر في الكتاب ، واشكلت مسألة الجدة على عمر رضي الله عنه حتى قضى فيها جماعة قضية مختلفة -

فنقول ان التركة كما ستعلمه لا تصل الابواسطة القرابة ، فاذا لم يكن الاب فابواه يقومان مقامه وياخذان السدس الذي كان له مع الولد بالسوية بينهما ، فنصيب كل واحد من الجد والجدة يكون نصف السدس ، واذا لم يكن معها احد من اولاد الميت واولاد ابويه اي الاخوة فالثلاثان لابي الاب والثلاث لابي الام «لذكر مثل حق الاثمين» *

العصبة

في اللغة قرابة الرجل لابييه ، وعند الفقهاء كل من ليس له فرض معين في كتاب الله ، وياخذ من التركة ما اقتضاه اصحاب الفرائض ، وتنقسم على اقسام ثلاثة ، عصبة بنفسه ، وعصبة بغيره ، وعصبة مع غيره ، ولا مشاحة في الاصطلاح لكن الحق لا يمكن ان يتبع كل الاصطلاحات ، وهم ما عيّنوا للعصبة حداً ، والناس كلهم من اولاد آدم عليه السلام ، فلا يمكن ان يخلو ميت من عصبة ، فذو الارحام

(١٥)

الذين يرثون عندهم اذا لم يكن للحيت عصبه لاتصل اليهم التركة ابداً*
ومن اجل اعتبار العصبه يقع في مسائل الوراثة خلل عظيم
فوضيها بالامثلة *

مسئله ١٢		زيد
(١)	عشر بنات	ابن
	١٠	٣

ولو كان مكان الابن اخ او اخ او ابنة لاخت ثلث التركة
بالعصبه اي ضعف ما اخذه الابن، فكان كلا من هؤلاء اكبر وارث
عند الفقهاء من اين المورث *

مسئله ١٢				زينب
(٢)	زوج	اب	ام	ابنان
	٣	٢	٢	٥

لو كان ههنا مكان الابنين بنتان لاختتا ثلثين من المال اي ازيد
بكثير من الابنين، والله تعالى جعل حظ الانثى نصفاً من الذكر *

مسئله ١٨					(٣)
بنتان	بنت الابن	بنت ابن الابن	بنت ابن الابن	ابن ابن الابن	ابن ابن الابن
١٢	٢	١	١	١	٢

هذه في مسألة التشبيبه عند الفقهاء ، فالبنات اخذنا ناسي التركة ،
 والباقيات مرن عصة بالغلام الذي هو بازاء السفلي منهن ، فيقسم الثلث
 الباقي بينهما بالسوية ويعطى الذكر مثل حظ الانثيين ، ولو لم يكن الغلام
 لصرن كلهن محرومات ماعدا الابنتين لانهما من ذوات الفروض *
 وليت شمري باي دليل جعلوا ابنت الابناء الذين هم من درجات
 مختلفة كالاخوات لاب وام ، اليس لهم اصل مقرر في العصابات ان
 اوليهم بالميراث الاقرب فالاقرب *

ثم قررنا اصلاً آخر في العصابات ان ما بقي من ذوي الفروض
 يأخذه اولى رجل ذكر *

وعندي انه ليس بحكم كلي بل قضى به صلى الله عليه وسلم في
 قضية خاصة ، كما انه لو ترك الميت مثلاً ابويه وبناتاً وعمماً واخاً ، فينشد
 يصح ان يقال ان ما بقي من اهل الفرائض فلا ولي رجل ذكر ، واما
 اذا جعلته قانوناً كلياً يقع مباناً للقرآن و مناقضاً لما اجمع الفقهاء
 عليه ، ولنوضحه بامثلة *

زيد	مسئلة $\frac{18}{7}$		(١)
ابن	بنت	ام	م
١٠	٥	٣	٣

(١٧)

كان مقتضى هذا الاصل ان ياخذ الابن وحده ما بقي من الام
وتحرم البنت ، لان الابن اولي رجل ذكر ، لكن القرآن يقسم
الباقى بينها للذكر مثل حظ الانثيين *

مسئلة ٦ ١٨			
زيد			
ام	بنت	اخت	اخ
٣	٩	٢	٤

الام والبنت اخذتا ثلثي المال ، والثلث الباقي كان حظ الاخ وحده ،
لانه اولي رجل ذكر ، لكن القرآن يعطي الاخت نصف حظ الاخ

مسئلة ٣			
زيد			
بناتان	اخت	ابن الاخ	
٢	١	٢	

اجمعوا على ان ابن الاخ في مثل هذه الصورة محروم ، لانهم
يجهلون الاخوات مع البنات عصبة ، فبطلت كلية هذا الاصل ،
فليس الاحكام جزئيا *

وظهر من هذا التعارض المنكرين اصولهم والمخالفة للكتاب
ان العصبة ليست بشيئ والمال كله للاقربين *

ذو الارحام

ذو الرحم في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقاً ، فذو وارحام الرجل هم اقرباؤه ، وهذا المعنى هو المراد في قوله تعالى « واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين » فنسخ الله توريث غير الاقرباء من المؤمنين والمهاجرين الذين كانوا يرثون بالموأخاة ، وجعل التركة للورثة الاقربين ، كما قال تعالى *

« لكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقرابون » *

فالاقرباء من الاصول والفروع والاطراف كآل الدين والاولاد والاخوة والاخوات والاعمام والعمات كلهم داخلون في ذوي الارحام *
وعند الفقهاء ذو الرحم هو كل قريب ليس بندي فرض ولا عصبه ، وقسموه على اربعة اقسام (١) جزء الميت كالاد البنات وبنات ابنته (٢) واصله كاجداده وجداته الفاسدة (٣) وجزء ابنته كبنات الاخوة والاخوات (٤) وجزء جده كعماته وعماته واخواله وخالاته ، وهذا كله ليس عليه دليل ولا برهان ، بل هو مناقض للقرآن ، فانه سبحانه قال *

« للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً » *
 دلت هذه الآية على أن للنساء نصيباً من تركه أبوين وأقربائهن كما أن للرجال نصيباً منها سواء كانت قليلة أو كثيرة ، يعني أنه لا يجوز أن يرث رجل قريب من المورث ولا ترث امرأة قريبه منه في تلك الدرجة ، لكن الفقهاء يجعلون العم عصبه ويورثونه ولا يورثون العمه ويقولون إنها من ذوي الأرحام ، والحال أن العم والعمه قرابتها إلى الميت واحدة *
 وكان عمر رضي الله عنه يتعجب من أن العمه تورث ولا ترث ، ولوراي الفقه اليوم لازداد عجباً ، فإن فيه ابن البنت يرث ولا يرث ، وأم الأم ترث ولا تورث ، وكذلك ابن الابن مع ابن الميت لا يرث عن جده ، وجده يرث عنه ، فذوو الأرحام أيضاً كالعصبه ليسوا من الوراثه في شيء إلا أن يكونوا أقربين *

العول

قال الفقهاء بالعول إذا ضاق الخرج عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ، فيرفعون سهام الزكوة إلى عدد أكثر من ذلك الخرج *

ثم يقسمونه بين الورثة حتى يدخل النقصان في فروض جميع
الورثة *

ونقول هذا مخالف للكتاب ، مثلاً *

مسئله ٦ عولها ١٠		زنب	
زوج	ام	اختان لاب وام	اختان لام
٣	١	٤	٢

يعطون الزوج ثلثة اسهم من عشرة ، اي اقل من ثلث التركة ،
والكتاب يعطيه نصفاً ، وكذلك يعطون الام عشرًا والكتاب
يعطيها سدسًا *

قال الامام ابن حزم في كتابه المحلى شرح المجلى ، انه اول
من اعال زيد بن ثابت رضى الله عنه ووافقه عليه عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ، لما القيت اليه الفرائض التي يضيق الخرج فيها عن
همام الورثة قال والله ما ادري ابيكم قدم الله عن وجل و ابيكم آخره ،
فما اجد شيئاً هو اوسع من ان اقسر بينكم هذا المال بالحصص ،
فادخل على كل ذي حق ما دخل عليه من العول ، وبه قال
شريح و نفر من التابعين يسير و ابو حنيفة و مالك و الشافعي
و احمد رحمهم الله ، واصحاب دولاء القوم اذا اجتمع راىهم على شيء *

كانت اسهل شيء عليهم دعوى الاجماع ، فان لم يمكنهم ذلك
لم يكن عليهم مؤنة من دعوى انه قول الجمهور وان خلافة شذوذ*
وكان ابن عباس رضى الله عنها ينكر العول اشد الانكار
ويقول لقائليه هلا يجتمعون حتى نبتهل فيجعل لعنة الله على الكاذبين ،
اترون الذي احصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثانياً ، انما
هو نصفان وثلاثة اثلاث واربعة ارباع ، ولو قدم ما قدمه الله عز وجل
ما عالت فريضة ، فقال زفر بن الحارث البصري ايها يا ابن عباس قدم
الله عز وجل ، فقال كل فريضة لم يهبطها الله تعالى عن فريضة الا
الي فريضة فهذا ما قدم ، واما كل فريضة اذا زالت عن فرضها لم
يكن لها الا ما بقي فذلك الذي اخر ، فالتى قدم فالزوج له النصف
فان دخل عليه ما يزيله رجع الي الربع لا يزيله عنه شيء والزوجة
لها الربع فان زالت عنه صارت الي الثمن لا يزايها عنه شيء ، فهذه
التي قدم الله عز وجل ، والتي اخر الاخوات والبنات لمن النصف
والثلثان ، فاذا ازالتهم القرائن عن ذلك لم يكن لمن الا ما بقي ،
فاذا اجتمع ما قدم الله عز وجل وما اخر بدعي بن قدم فاعطى حقه
ككلا ، فان بقي شيء كان لمن اخر ، فان لم يبق شيء ، فلا شيء .

له ، فقال زفر فامنهك يا ابن عباس انت تشير على عمر (رض) بهذا
الراي ، قال هبته *

قال الامام الزهري ، لولا انه تقدمه امام عادل كان امره على
الورع فامضى ما امضى ، ما اختلف على ابن عباس اثنان من اهل العلم
في ما قال *

فانظر الي سبب الامة كيف هدته فطرته السليمة الي ان القول
بالهول باطل ، لانه يلزم منه جهل منزل القرآن بالحساب ، تعالي شأنه
عن ذلك علواً كبيراً ، « لا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » لكنه
ما هدي الي فهم منشأ هذا الغلط والطريق الصحيح لحله ، فانه بتقديم
ما قدم الله عز وجل وتأخير ما اخره كما قال لا تنجل هذه العقدة
المعضلة ويلزم منه التناقض في بعض المسائل ، كالم تركت زوجها
وأما واختين لآب واختين لام ، فحينئذ يقسم المال عند
ابن عباس رضي الله عنهما على ستة اسهم فقط ، النصف للزوج
والسدس للام ، والثالث الباقي للاختين لام *

فنقول ان كل هؤلاء أولوفرض مسمي ، لا يورث احد منهم
بغير الفرض المسمي في شيء من الفرائض ، وليس ههنا من يورث مصة

بشرط مسمي فتقدموه ، وصمة بما بقي فتسقطوه ، والاخوات لآب فقط اولآيم فقط من قد يرث وقد لا يرث ، فمن اين لكم اثبات بعض واسقاط بعض ، وان قسم الباقي بالسوية بين الاخوات لآب والاخوات لآم فهذا مخالف للكتاب *

فنعول وبالله التوفيق ان الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى نوعان ، النوع الاول الثلثان والثلث والسدس للورثة النسبية ، وهو فريضة من الله تعالى ، والنوع الثاني النصف والرابع والثلث للورثة السببية الذين ليس تعلقهم بالمورث خلقياً بل بعقد ، ولما لم يكن تورثهم الا من باب البر جعله الله تعالى وصية منه كما قال في كتابه ، فصار مقدما على الاول ، لان الوصية مقدمة على الفريضة ، والفقهاء لما اختلفوا بين هذين التفسيرين اختلفوا اضطروا الي العول *

الرّد

اذا فضل المخرج على السهام يرد الفقهاء ما بقي على ذوي الفروض من النسبية بقدر حقوقهم *

وعندنا لا بد فيه من مراعاة الترتيب ، فالأقدم من النسبية هو الفرع الكامل أي الأولاد إذا كان من بينهم ذكر ، لأن الأبوين يقدمانهم على أنفسهم طبعاً ، ولذلك بدء الله بهم في الميراث فقال « يوصيكم الله في الأدم للذكر مثل حظ الأنثيين » فقد هم على الآباء ولم يجعل لهم فروضاً مقدرة تنبئها على أنهم يجوزون جميع المال إذا انفردوا ، فإذا انضاف إليهم غيرهم من ذوي السهام فاختد سهمه يحيطون بالبقية ، أما إذا لم يكن من بينهم ذكر فنصاب الفرع يكون ناقصاً ولا يجوز جميع المال ، فيئخذ يقدم الأصل و ترد البقية أولاً علي الأب فإنه لم يكن فعلي الأم ، وإذا لم تكن الأم أيضاً فعلي الفرع الناقص أي البنات ، فإذا لم يكن الفرع والأصل مطلقاً فعلي أحد الزوجين ، فإن لم يكن فعلي الذي عاهدته *

فإلرد يكون على الأقدم فالأقدم لا على كل ذوي الفروض من السبية بقدر حقوقهم ، كما زعم الفقهاء *

الحجب

اعلم أن مدار الوراثة على الأقربية « قال الله تعالى ولكل جعلنا موالي مما ترك الوالدان والأقربون » وقال جل ثناؤه « للرجال

نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ، وهذا في الورثة النسبية ، وهم قرابة الرجل من الاصول والفروع والاطراف ، كوالديه واولاده واخوانه واخواته واعمامه وعماته واخواله وخالاته ، فلا يرث احد منهم من الميت الا اذا كان اقرب له *

و المراد بالاقرب ان لا تكون واسطة بينه وبين المورث ، اما مطلقا ، او كانت لكن انتفت قبل وفاة المورث فقام ذو الواسطة مقام واسطته بارتفاعها *

واذا عرفت هذا فنقول ان حجب الحرمان عند الفقهاء مبني على اصلين *

(١) كل من يدلي الى الميت بشخص ، لا يرث مع وجود ذلك الشخص *

وليس لنا في هذا الاصل مقال ، بيد انهم يستثنون منه الاخوة والاخوات ويورثونهم مع الام وهم يدلون بها الى الميت ، وهذا مناقض لذلك الاصل ومخالف للقرآن *

(٢) الاقرب فالاقرب ، يعني ان الورثة يرجحون بقرب الدرجة

فالاقرب منهم يتوجب الابعاد *

وهم يحرون هذا الاصل على ظاهره اي الاقرب في الدرجة
مطلقاً يتوجب الابعاد فيها ، فوقع بذلك خال عظيم ، حتي انهم قالوا ان
ولد الابن الذي مات قبل والده لا يرث من جده مع ابنته ، وصورته هكذا

مسناه	زيد
ابن	ابن الابن

فيجزمون البشامي الصغار ، خلافاً لمغزي الاسلام الذي هو دين
الرحمة والفترة *

فقلنا ان جهات لفظ الاقرب على ظاهره لزم منه حجب ام الام
بالاب لانه اقرب منها وانتم تعطونها السدس منه *

فاجابوا بان هذا الاصل مختص بالعضبات دون ذوي الفروض *

قلنا فباي اصل القربي من الجدات تحجب البعدي وكاهن ذوات فرض *

فاترفوا بان هذا الاصل جار في ذوي الفروض ايضاً ، لكن بشرط

ان يكون هناك اتحاد السبب في الوراثه ، ولما كان في الجدات سبب

الوراثه واحداً ، وهو الامومة ، فالقربي منهن يتوجب البعدي ، واما

في العصبات فالأقرب منهم يحجب الأبعد مطلقا سواء اتجدا في
سبب الوراثية أم لا - قلنا قولكم هذا باطل ، لأنه أعطى النبي
صلى الله عليه وسلم بنت الابن سدسا مع الصابية ، كما رواه البخاري
في صحيحه ، مع أنها من ذوي الفروض وسبب وراثتها واحد يعنى
البنينة كما تزعمون ، وكذلك تعطون الأخت لاب مع العينية
سدسا ، وهما من ذوي الفروض وسبب وراثتها واحد *

والعصبات التي اطلقت فيها هذا الأصل (أي الأقرب منها في الدرجة
يحجب الأبعد سواء اتحد بسبب الوراثية أم لا) تناقضها مسألة
التشبيب التي اوضحنا ها سابقا ، لأن بنات الابناء من درجات
مختلفة صرن فيها عصبه بغلام ، واورثوهن كالأخوات لاب
وام ، فما حجبت القربي البعدي فيها *

ثم اذا اجتمعت العصبه بذوي الفروض ، فانتم تارة تجرون هذا
الأصل وتارة تلغونه ، فالابن العصبه يحجب بنت الابن ذات فرض ،
والاب العصبه لا يحجب ام الام التي هي ذات فرض *

فتبين ان الأصل الثاني لا يصح بالمعنى الذي اخذتم ، و يصح بالمعنى
الذي بينا ، ولا يمكن العدول عنه *

والاصل ان المال لا يصل الي الورثة الا بواسطة القرابة ، فمن لم
 يكن واسطة بين المورث والمورث لا يقع حاجباً له ، فالابن الحفي
 في المثال المذكور لا يحجب ابن الابن المتوفي ابوه ، لانه ليس قرابة
 ابن الابن هذا الي المورث بواسطة ذلك الحفي *

فان قيل كيف يرث ولد الابن المتوفي ابوه مع الابن الآخر
 للميت وفي صحيح البخاري انه لا يرث ولد الابن مع الابن *

قلنا انه ليس بمحدث النبي صلى الله عليه وسلم ، بل قول زيد
 بن ثابت رضي الله عنه ، و يظهر من مطالعة كتب الحديث
 والتفسير انه ما كان عند الصحابة رضي الله عنهم في أكثر مسائل
 الوراثة الا الراس ، وكان اسدهم يرث راسه الآخر ، فقد نقل
 السيوطي في الاكليل عن ابن عباس رضي الله عنه انه ارسل
 الى زيد بن ثابت (رض) كتاب الله اللام ثلث ما بقي ،
 فقال انما انت رجل تقول برأيك و انا رجل اقول برأبي ، وفي فتح
 الباري عن عبيدة انه قال حفظت عن عمر (رض) في الجدة مائة
 قضية مختلفة *

فان قيل ان في آية الوراثة اي « يوصيكم الله في اولادكم » ليس الا لفظ الاولاد ، والمراد به ابناء المورث وبناته من صلبه لا غير من اولاد الابناء والبنات *

قلنا ان اولاد الابناء والبنات داخلون في الاولاد ، قال الخازن في تفسير قوله تعالى « ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد » ان اسم الولد يطلق على الذكر والانثى ولا فرق بين الولد وولد الابن وولد البنت سي في ذلك » *

وقال الخافض ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري « الولد اعم من الذكر والانثى و يطلق على ولد الصلب وعلى ولد الولد وان سفل » *

ولفظ الولد حينما وقع في آيات الميراث ليس المراد به الصلبي فقط ، بل ولد الولد الى الاسفل داخل فيه باجماع الفقهاء ، قال في الشريعة شرح السراجية « ولد الابن داخل في الولد لقوله تعالى « يا بني آدم » فثبت ان لفظ ، الاولاد ليس مقصوراً على الابناء والبنات ، بل يتناول الصلبي و ولد الولد من الذكر والانثى وان سفل ، فمن يكون المورث اقرب له ، تفصل اليه التركة *

فالحاصل ان اولاد الابن المتوفى لا يجوز ان يصيروا محجوبين
بالابن الحى ، لانهم بوفاة ابيهم عدمت الواسطة بينهم وبين المورث ،
فصار المورث اقرب لهم ، فهم يقومون مقام ابيهم و يا خذلون نصيبه
كلا او جزء كما سنبينه في تقسيم الميراث *

وامرئ ان القانون الذي لا يحايي عن اليتامي الصغار ،
بل يخرجهم عن حقوقهم العائلية ، ويحرمهم من كل ما كسبت آباؤهم
واجدادهم بغير خطيئة او جريمة منهم ، لا يجدر بان يعتني به العلماء
والفقهاء ، فضلا عن ان يرفعوا عقيرتهم بانه ما خوذ من الكتاب
والسنة ، قال الله تعالى « و ليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليعزلوا قولا سديداً » *

تفسير التركة علي الرؤس

قد عرفت فيما سبق ان التركة لا تصل الي الورثة الا بواسطة
القرابة ، فاذا توفي من كان واسطة ، ناب عنه من كان يدلي به الي
الميت واخذ نصيبه ، فلو ترك ثلاثة من ابناء الابطاء المتوفى آباؤهم ،
واسد من ابن واثنان من ابن ، هكذا *

مسئلة ٢	حامد
حامد بن محمد	محمد بن محمد
٢	١

يقوم الابناء مقام ابيهم ، فيأخذ حامد نصيب ابيه يعني نصفاً من تركة حماد ، ويأخذ محمود وحميد كلاهما النصف الاخر نصيب ابيهما ، لكن الفقهاء في مثل هذه الصورة يقسمون التركة على الرؤس فيجاءون بالمسئلة من ثلثة ، لكل واحد من ابناء الابناء سهم سهم *
ومنشأ هذا الخطأ انهم اهلوا واسطة القرابة التي يدور عليها محور الوراثة ، لان محموداً وحميداً ماورثا من حماد الا بقرا بتهما اليه بواسطة ابيهما ، ولو كان ابوهما حياً ما اخذ الا نصف التركة ، فكيف يمكن ان يتجاوز من النصف نصيب الفدين ينوبان عنه *
وكذلك في مسألة الجدات يقسمون التركة علي رؤسهن بالسوية ، ولا يفرقون بين ام الاب وام الام ، مع ان عندهم ام الام لا تورث بخلاف ام الاب *

تفسير آيات الوراثة

الاية الاولى

للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وللنساء نصيبهن
مما ترك الوالدان والاقرابون مما قل منه او كثر نصيباً مفروضاً *

نزات هذه الاية توطية وتمهيداً لبيان الميراث ، وباطلا للحكم
الجاهلية ، فانهم كانوا يمنعون النساء عن الميراث ويخصون الرجال به ، حتي
كان الرجل منهم اذا مات وترك ذرية ضعافاً وقرابة كباراً استبدت القرابة
الكبار بالمال ، وكان هذا التصرف من الجاهلية لجهل عظيم ، فان الورثة
الصغار الضعاف كانوا احق بالمال من الاقوياء *

فبين الله تعالى ان علة الميراث هي القرابة ، وفيها يستوى الذكور
الانثى جميعاً ، فكما ان للرجال نصيباً مما ترك الميت كذلك للنساء
نصيباً منه — *

والوالدان وان كانا داخلين في الاقربين لكن خصهما الله سبحانه
 بالذكر لفضلهما في القرابة واحسانهما بالتربية — قال الرازي في تفسيره
« ذكر الوالدین قبل الاقربین کذا ذکر النوع قبل الجنس فلا يلزم
التكرار » *

فمعنى الآية ان لكل من الورثة سواء كان ذكراً أو أنثى نصيباً مفروضاً مما ترك الميت اذا كان اقرب له وان كان بين فرائضها تفاوت من حيث القلة والكثرة ، على ما سيبيح تفصيله في آيات الوراثة ، فلا يجوز ان يرث رجل قريب الى الميت ولا يرث امرأة قريبة اليه في تلك الدرجة * .

فليت شمرى باى برهان يجعل فقهائنا العم وابنه وابن الاخ عصبة ويورثونهم ، ولا يرثون العمة وبنت العم وبنت الاخ ويمدونهن ذوات الارحام ، وهكذا ام الام عندهم ذات فرض يرث من اولاد البنات ، واب الام من ذوى الارحام لا يرث الا اذا لم يكن هناك احد من ذوى الفروض والعصبات ، فيفترقون بين المرء وزوجه مع وحدة القرابة * —

والذكور في الآية الاقربون ، لانه لما كان ذوالقربي متفأ وتين في القرب والبعد من الميت ، كوالديه وابويها واولاده واولاد الاولاد واخوانه واخواته وانمامه وعماتة واخواله وخالاته ، ولم يمكن ان يرث كل واحد منهم سواء كان قريباً او بعيداً ، جعل الله مدار الوراثة على الاقربية وحده ، فلا يرث من الميت الا من كان

اقرب له ، والا قرب اقل التفضيل من القرابة ، والمراد به كما بيناه سابقا من لا تكون بينه وبين المورث واسطة ، اما مطلقا ، او كانت لكن انتفت قبل وفاة المورث فقام الوارث مقام واسطته بار تفاهما ، كالجد مثلا ، فانه لا يرث مع الاب لان الاب واسطة قرابة الى المورث ، فاذا فقد الاب يقوم الجد مقامه وياخذ نصيبه ويصير حينئذ كما انه هو الاب ، وهكذا ابن الابن فانه محجوب ان كان ابوه حيا ، واذا مات ابوه قبل وفاة المورث يقوم هو مقام ابنه بار تفاعا بواسطة وياخذ نصيبه ، ولا يحجبه ابن آخر ، لانه ليس بواسطة في القرابة الى جده ، فعلمنا من هذه الآية اصل الحجب وهو ان تكون واسطة قرابة الوراث الى المورث موجودة عند وفاته *

فالاخ والاخت من اي نوع كانا لا يرثان مع احد الابوين ، لان بني الاعيان منهم يدلون الى الميت بواسطة ، فهم محجوبون عند وجود واحد منها ، لان الميت حينئذ لا يكون اقرب لهم ، واما اولاد الاب مع الام واولاد الام مع الاب فانهم وان لم يكونوا محجوبين ، لانهم لا يدلون بها الى الميت ، لكنهم محرومون مع احد هما ، لانه لا مسار بنو الاعيان محجوبين باحد الابوين .

فبنوا العلات والاخفاف الذين هم الاضعفون في القرابة منهم لا يرثون
مع احدهما بالطريق الاولي، والا يلزم ترجيح المرجوح ، وهذا هو الفرق
بين الحجب والحرم * -

فاصل الحجب ان من بدلي بشخص الي الميت ، لا يرث عند
وجود ذلك الشخص وهذا في الافراد *

واصل الحرم ان النوع الموهخر الذي ليست قرابته الا من جهة
واحدة ، لا يرث حين يحرم النوع المقدم عليه ذو القرابتين ،
وهذا في الانواع *

والفقهاء يورثون الاخوة مع الام وان كانوا بدلون بها الي الميت ،
وهذا مخالف للكتاب ، لان الميت حينئذ لا يكون اقرب لهم ،
والكتاب لا يورث غير الاقربين *

الآية الثانية

(٢) يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء
فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف
ولا يوهبه لكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له ولد فان لم يكن له
ولد وورثه ابواه فللامه الثلث فان كان له اخوة فللام السدس .

من بعد وصية يوصي بها أو دين آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون
أيهم أقرب لكم نعمًا فریضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً *

بين الله تعالى في هذه الآية فرائض الاولاد والا يمين من
الورثة النسبية، ولفظ الاولاد يتناول كل ولد كان موجوداً قريباً أو بعيداً
ذكرًا أو أنثى، وحيثما جاء لفظ الولد في آيات الوراثة اجمع الفقهاء على
انه دخل فيه كل من كان من اولاد المورث واولاد اولاده، فمن العلماء
من قال انه حقيقة في الاعلى ومجاز في الاسفل، ومنهم من قال انه
حقيقة في كليهما، وهو الحق، لان الوالد مشتق من الولادة فيشمل
جميع من ولد من الاعلى الى الاسفل، وولد الولد ولد، كما ان جزء
الجزء جزء. قال صلى الله عليه وسلم، انا سيد ولد آدم *

فاوصانا الله تعالى في اولادنا انهم اذا اجتمعوا ذكرانا واناثاء فالذكر
منهم يأخذ مثلى ماتا خذه الانثى وتأخذ هي نصف ما يأخذ الذكر،
وان كانت بنتا واحدة فلها النصف، ولما فوق البنين الثمان، وسكت
عن الحكم في بقية مسائل الاولاد، كالا بناء فقط، والبنين فقط،
والاولاد المتفاوتة في الرتبة، ليتبين به العلماء ان القياس مشروع
والنص قليل فلهم استنباط البقية منه — *

فانستنبطنا حكم الابناء بانه تعالى جعل حظ الابن كحظي البنت ،
 والبنت ان كانت واحدة فلها النصف ، فالابن ان كان واحداً فلها الكل ،
 واذا قد علمنا ان ابنا واحداً يجوز جميع المال فان كانوا اكثر فبالطريق
 الاولى ، واما البنتان فتحكمها حكم ما فوق الاثنتين ، لان الله تعالى لما
 قال للذكر مثل حظ الانثيين ، نبه على انه اذا وجب لها مع اخيها
 الثالث فاولى واخرى ان يجب لها ذلك مع اخيها ، ولانه تعالى قال في
 الاخوات ، ان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك ، فسكت عن بيان حكم
 الاثنتين في البنات ، وعن بيان حكم فوق الاثنتين في الاخوات ،
 فالحقنا البنات بالاختين في الاشتراك في الثلثين ، كما الحقنا فوق
 الاختين بالبنات ، فاخذنا حكم كل واحد من الصورتين المسكونة عنهما
 من الاخرى *

والفظة فوق في الآية معضلة عظيمة للعلماء ، لانه لما لم يختص
 الحكم بما فوقها فاي فائدة في تعنيده بقوله فوق اثنتين ، ولما لم يفسر لهم
 حل هذه المعضلة اضطروا في توجيهه الى اعذار هاردة *
 قال العلامة ابن القيم في اعلام الموقعين *

« حسن ترتيب الكلام وناليقه ومطابقة مضمرة بظاهرة اوجب
 ذلك ، فانه سبحانه قال « يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » فالضمير في كن مجموع بطابق
 الاولاد ، اي فان كان الاولاد نساء ، فذكر لفظ الاولاد وهو جمع ،
 وضمير كن وهو ضمير جمع ، ونساء وهو اسم جمع ، فلم يكن بد من فوق
 اثنتين ، وفيه نكتة اخرى ، وهوانه سبحانه قد ذكر ميراث الواحدة
 نصا وميراث البنيتين تلميها كما تقدم ، فكان في ذكر العدد الزائد على
 الاثنتين دلالة على ان الفرض لا يزيد بزيادتهن على الاثنتين كما زاد
 بزيادة الواحدة على الاخرى ، وايضا فان ميراث الاثنتين قد علم
 من النص ، فلو قال فان كانتا اثنتين كان تكريرا ، ولم يعلم منه حكم ما زاد
 عليهما ، فكان ذكر الجمع في غاية البيان والايجاز »

انظر الى هذه التاويلات الركيكة ، فانه بين ثلاثة اوجه ، الاول
 منها يدل على انه لم يكن ههنا بد من لفظ الجمع ، وانت ترى ان ما فوق
 اثنتين وان كان يدل على الجمع لكنه ليس بلفظ الجمع ، على ان الاشكال
 ما كان من حيث اللفظ بل من حيث المعنى ، وهو باق على حاله *
 والثاني انه للدلالة على ان الفرض لا يزيد بزيادتهن على اثنتين ،
 فحينئذ كان مجرى الكلام ان يقول ما فوق واحدة ليشتمل على

الاثنين ايضاً ، وفي الثالث يقول ان ميراث الاثنين علم من النص ،
واين النص ؟ فانا قد علمنا من القياس على الاثنين * .

فاقول وبالله التوفيق ، ان الاولاد اذا اتوا في الرتب ، وكان
بعضهم اقرب من بعض ، يجبب الا على من الاسفل من كان يدلي به
الي الميث لا غير ، فالابن مثلاً انما يجبب اولاده لا اولاد الابن الاخر الذي
مات قبل والده ، لانه ليس بواسطة القرابة لتلك الاولاد الي الميث ، كما
يبناه في مسئلة الحجب ، فاذا يرث من الاولاد كل من لم يصرح بحجوباً
بغيره ، سواء كان اعلى او اسفل *

فلفظة فوق ليست الا للتنبيه على طريقة التقسيم في مثل هذه
الصورة ، لانه يدل على الكسر ، ووقوع الكسر لا يمكن في الاولاد
الا اذا جمعت مقاديرهم من الا اعلى والا اسفل ، فعلمنا منه
انه لا بد حينئذ من ان يجمع مقدار كل واحد منهم ، ولما
لم يكن فرض مقدر في كتاب الله لاحد من الاولاد الا البنت ،
لم يكن بد من ان يقدر قيمة كل منهم على مقدار البنت ، وسيجئني
توضيحه في تقسيم الميراث *

« ولا بويه لكل واحد منها السدس » قال القاضي
ابوبكر بن العربي في كتابه احكام القرآن - « انه

لا يدخل في ابويه من علا من الآباء دخول من قبل من الإبناء
في اولادكم ، لان المثني لا يحتمل المصوم والجمع ، ولانه سبحانه قال ،
« فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثالث » والام العليا هي الجدة
لا يعرض لها الثالث بالاجماع ، وفروج الجدة من هذا اللفظ مقطوع
به ، وتناوله الجدة قد اختلف فيه الصحابة * .

وهذا بحث لا يهمنا ، لانه تعالى قال ابويه ، ولم يقل والديه
حتى يشمل من علا من آياته ، فالمقصود ههنا ليس التفصيل فرض
الاب والام ، فان كان معها احد من الاولاد فلكل واحد منها
السدس ، وان لم يكن فلامه الثالث ، وسكت عن نصيب الاب ، لان
الثلاثين الباقيين لا يصلان الا اليه ، فانه ليس حينئذ وارث غيره * .

والاب والام لما كانا يدلان الى الميت بقرابة واحدة ، ولم يكن
للاب فضل في تربية الاولاد والشفقة عليهم على الام سوى الله
بنتها مع ولد الميت ، واما عند عدمه فتفاضل بينهما وجعل حظهما
لذكر مثل الانثيين ، لانه انتقل حينئذ حظ الاولاد اليها ، فقسم
بينهما كما كان يقسم على الاولاد * .

«فان كان له اخوة فلامه السدس» وليس للاخوة شي من الميراث ،
 لانهم محجوبون كما بيناه سابقاً ، فقولہ تعالیٰ « ان كان له اخوة »
 معطوف على ما سبق ، فصار تقدير الكلام ، فان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فلامه الثالث والباقي للاب ، وان كان له اخوة فلامه السدس
 والباقي للاب ، وهكذا يزدوج الكلام ، و يصح الاشتراك
 الذي يقتضيه العطف *

و ان لم يكن له ولد وورثه امه فكل المال لها سواء كان
 معها الاخوة ام لا ، لانها ايضا حاجة الاخوة كما يحجبهم الاب*
 فان قيل قد جعل الله سبحانه نصيب الام الثالث عند عدم الولد
 اذ لم يكن الاخوة ، ومع الاخوة السدس ، فهذا التفريق بين
 الحالتين يدل على ان الاخوة نصيباً من التركة معها ، و الا لم ينقصوا
 فرضها *

قلنا ان الاخوة لا يرثون الا من كلالة اي من ليس له ولد
 ولا ابوان ، كما سيجي في الآية الرابعة ، اما سبب التفريق فهو انه
 عند عدم الولد و الاخوة لما لم يكن الفرع مطلقاً ، انتقل حظه الى
 ابويه ، وقسم بينهما كما كان يقسم على الاولاد ، فاخذت الام الثالث ،

أما مع الأخوة الذين هم فرع لأصل المورث ويقومون مقام فرع المورث عند عدمه ، فنصيب كل واحد من الأبوين لا يكون إلا السدس كما كان مع فرع المورث ، لكن الأخوة لا كانوا يدلون إلى الميت بها لا يصل إليهم حفظ الفرع ما دام أحد هما موجوداً ، بل ينتقل الجميع إلى الأب ، وإن لم يكن فإلى الأم ، بالرد ، ولا يقسم بينهما ، لأن الرد يكون على الأقدم فالأقدم ولا يقبل القسمة مطلقاً كما بيناه *

وعند الفقهاء يجب لأب الأخوة ولا تحجبهم الأم ، وهذا ليس بصحيح ، لأنه لا فرق بين الأبوين في الحجب ، فكل منهما كما يجب أصله عن تركة الميت فكذلك يجب فرعه أيضاً *

وإن أوضح المقام لابد من بيان ترتيب الفروع ، فنقول إن أولاد المورث هم الفرع المقدم ، فإن لم يكن منهم أحد فيقوم مقامهم^٢ الأخوة والأخوات لأب وأم ، ثم لأب فقط ، ثم لأم فقط ، لكن لا يصل إليهم حفظ الفرع ما دام أحد الأبوين موجوداً كما ذكرنا ، فإن لم يكن أحد من الأخوة والأخوات ، فأبوا الميت ، وحبيبت^٣ه يقسم المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن لم يكن أحد منهما

٦ فالاعمام والعمات لاب وام ، ثم لاب فقط ، ثم لام فقط ، وحالهم
 ٧
 ٨ مع الجد والجدة كحال الاخوة مع الابوين ، ثم ابوا الاب ،
 ٩
 ١٠ ثم الاخوال والخالات لاب وام ، ثم لاب فقط ، ثم لام فقط ،
 ١١
 ١٢
 ١٣ تم ابوا الام ، وهكذا يصعد الترتيب الى الاعلى *

واختلفوا في لفظ « اخوة » فالجمهور ادخلوا اثنين فيه ، وروينا
 عن ابن عباس (رض) انه ابى ذلك نظراً الى ظاهر اللفظ ، لانه جمع ،
 لكن الجمع قد يطلق ويراد به الجنس اعم من تكثيره بواحدة او اثنين ، قال
 الله سبحانه « وان كانوا اخوة رجالاً ونساءً ، فلذلكم مثل حظ الانثيين »
 وهذا يتناول الاخ الواحد والاخت الواحدة باجماع الفقهاء ، مع ان
 الاخوة والرجال والنساء كلها جمع ، فليس المراد بلفظ « اخوة »
 ههنا الاجنس الاخ والاخت من غير قصد تعدد ، فالام سواء كانت
 مع اخ واحد او اخت واحدة لها السدس *

« من بعد وصية يوصي بها او دين » اعلم انه سبحانه جهل المال
 قوامةً للخلق ويسر لهم السبب الى جمعه بوجوه متعبة ومعان عسيرة ،
 وركب في جبالاتهم الاكثار منه والزيادة على القوت الكافي المبلغ

إلى المقصود ، وهو تاركه يقيناً ومخلفه لغيره ، فن رفق الخالق بالخلق
 انه شرع الوصية و قال « كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
 ان تتركوا خيرات الوصية للوالدين والاقرابين بالمعروف حقاً على المتقين »
 فصاحب المال اذا اوصى فيه تخفف سمعته عليه عند فراق الدنيا ،
 ويكون مطمئن البال بان ما له يصيب الى قرابته الدانية وانسابه
 المشبهة على رضا منه ، فلذلك جعل الله سبحانه وصية الميت مقدمة
 على وصيته ، وقد بسطنا الكلام عليها في بحث الوصية *

والدين وان كان مقبلاً على الوصية لكن اخره الله تعالى
 بالذكر ، للتنبيه على انه ليس من شان المسلم ان يكون عليه
 دين عند الموت ، ولذلك اتى بلفظ « او » الذي ليس لترتيب بل
 للتفصيل ، فكانه قال من بعد احدهما او كليهما ان كان ثم دين ، ولو
 ذكرهما بحرف الواو لا وهم الجمع والاشتراك *

« آباؤكم و آبائكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا » في الدنيا والاخرة ،
 ولذلك تولى بنفسه تقدير فرائضهم ولم يتركه بايدينا ، لانه ما كان
 لنا ان نقدرها ونعينها بعقولنا ، وتلك فريضة من الله لانه ذو علم
 وحكمة *

الآية الثالثة

(٣) وإكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن
كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين
بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن
كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون
بها أو دين وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت
فلكل واحد منها السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء
في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله
والله عليم حكيم ٥

في هذه الآية فرائض الورثة السببية ، وهم علي نوعين (الاول)
العقدي ، وهو من علاقته بمقد الزواج ، وهو الزوج والزوجة فقط ،
وفريضةها واضحة *

(والثاني) العهدي ، وهو من عاهدته انه يورثك لذامت ، لانه
تعالى قال «و الذين عقدت ايمانكم فآؤهم نصيبهم ان الله كان علي كل شيء
شهيدا» ومن الفقهاء من يقول انها استغنت بقوله تعالى « وأولو الارحام

بعضهم اولي ببعض » لكنه قد ثبت عندنا انها ليس في القرآن
آية منسوخة ، فحكم الآية باق على حاله ، واحتج بها ابو حنيفة رح على
ان الرجلين اذا نواليا على ان يترثا ويتعاقلا ، صح *

والعهدي لا يرث إلا من كلاله ، وله السدس ان كان واحداً ،
والزائدون شركاء في الثلث ، يستوى فيه المذكور والاثنى ، وليست هذه
الآية لتوريث الاخ والاخت لام في شئ كما يزعم الفقهاء ، وقد مر
تفسيرهافي بيان ذوى الفروض *

واختلف اهل اللغة في معنى الكلاله ، قال صاحب العين ،
الكلاله الذي لا والد له ولا ولد ، وقال ابو عمرو ، مالم يكن لحامن القرابة
فهو كلاله ، وقال بعضهم ، ان الكلاله من لا والده ولا والد ولا اخ ،
ومنهم من قال ان الكلاله هو الميت بعينه ، و يطلق على الذكر
والاثنى كالعصبة *

واختلف العلماء في المراد بالكلاله ، فاختلفت قوم انه من
لا والده ولا والد ، وهو قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه واحدي
الروايتين عن عمر رضى الله عنه ، وقال بعضهم هو من لا ولد
له وان كان له اب واخوة *

واشككت علي عمر (رض) مسألة الكلالة ، حتى قال يوماً في خطبة الجمعة ، اني لا ادع بعدي شيئاً هو اثم عندي من الكلالة ، وما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلالة ، وما اغلظ لي في شيء ما اغلظ لي فيها ، حتي طعن باصبعه في صدري وقال يا عمر اما تكفيك آية الصيف يعني الآية التي في آخر سورة النساء ، ثم قال وان اعش اقض فيها بقضية يقضي بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن ❦

كان عمر مرض يطلب النص القاطع ، وهو عليه السلام يحمله على البيان الواقع مع الاطلاق الذي وكل فيه الي الاجتهاد ، فانه بتوجيهه النفرالي موارد في الكتاب يسفر عنه وجه المراد به ، لانه تالي ما اورث من الكلالة الا العهدي في هذه الآية ، والاخوة والاخوات في الآية التي في آخر السورة ، وهم لا يبرنون عند وجود الولد والاب بالاتفاق ، وانت قد علمت ان الام ايضا كالاب في حجب الاخوة لانها واسطة في قرابتهم الي الميت ، فتعين ان الكلالة هو من ليس له ولد ولا احد من الابوين ، وصح قول الصديق رضي الله عنه انه من لا ولد له ولا والدا ، الا

ان المراد بالوالد ابواه فقط لامن علامن آباءه ، لان الجد والجدة
لا يحبان الاخوة *

و بقوله « وصية من الله » اشار الى ان السببية مقدمة على
التسمية ، كما ذكرناه في بيان العول ، ولهذا السر غير اسلوب البيان ،
فافتح الآية الاولى بضمير الخطاب ، بقوله « يوصيكم الله في اولاد
كم » ثم صرف القول الى ضمير الغائب وقال « ولا يوبه لكل واحد
منها السدس عما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه
ابواه فلامه الثالث فان كان له اخوة فلامه السدس » ثم التفت
في الآية الثانية وعاد الى الخطاب ، فقال « وأكم نصف ما ترك
ازواجكم » ففصل فروض الابوين من الزوجين و جعلها قسمة
مستقلة ، لانها قد يحيطان بجميع المال و لا يتركان شيئاً لغيرهما ،
فلا بد من تقديم فريضة احد الزوجين عليهما ، لانه لا يجوز كل
المال *

الآية الرابعة

(٤) يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ان امرؤ هلك
ليس له ولد وله اخب فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن

لها ولد فانت كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة
رجالاً ونساء فلذلك كرمثل حظ الاثنتين يبين الله لكم ان تضاعوا
والله بكل شيء عليم *

قد علمت ان الآية التي نزلت في اول سورة النساء في شأن
الفرائض نزلت في فرع المورث واصله من النسبية ، و الآية الثانية
في الزوجين والذين عقدت بهم الايمان ، فلم يبق الا الاطراف
من النسبية اي الاخ والاخت والعم والعمة والخال والخالة ،
فبين الله تعالى انهم لا يرثون الا من الكلاله اي حين لم يكن
للميت ولد ولا احد من الابوين ، و نفي الولد مكرراً في الآية
للتأكيد اي لم يكن له ولد الي اسفل ، و فروضهم كالاولاد ،
ان كانت اختاً واحدة فلهما النصف ، وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان ،
وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فلذلك كرمثل حظ الاثنتين *

فظهر من هذه الآية ان الاخ والاخت من اي نوع كانا
لا يرثان مع الابوين او الولد ، والفقهاء يورثونها مع الام ، كما بيناه
سابقاً ، ومع البنات مثلاً *

مسألة ٢	زيد
بنت	اخت
١	١

(٥٠)

وفي بعض الأحيان يعطون الاخت أكثر من البنت ، مثلاً

مسألة ١٥	زيد
عشر بنات	اخت
١٠	٥

أخذت الاخت ههنا خمسة أضعاف ما أخذته البنت التي هي بضعة المورث ، وعندهم ثروت الاخت مع البنات وتحرم بها بنت الابن التي من أولاد المورث ، مثلاً *

مسألة ٢٠	زيد
بنتان	اخت
٢	١
	بنت الابن
	٢

ويستدلون عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم «اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه» وهذا مبني للكتاب ، وايضاً ناقض قوله صلى الله عليه وسلم «الحقوالفرائض باهلها فما بقي فلأولي رجل ذكر» فانه عند الفقهاء على عمومهم ، فلو ترك رجل بنتاً واختاً وابن أخ ، تأخذ البنت فرضها النصف ، والنصف الباقي اما للاخت دون ابن الاخ ، لحديث اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه ، واما لابن الاخ دون الاخت ، بنص أولى رجل ذكر ، *

وروينا عن ابن الزبير وابن عباس رضي الله عنهما انهما قالاه
 الابنة تسقط الاخت، وكان يقول ابن عباس رضي الله عنه « قال الله
 عز وجل » ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك «
 فقالت انتم لها النصف وان كان له ولد « وقال ابن ابي مليكة عنه ، امر
 ليس في كتاب الله ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سجدوا له في الناس كلهم ، ميراث الاخت مع البنت *

وعندي ان حديث « اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة » كان
 قول النبي صلى الله عليه وسلم قبل آية الكلاله التي نزلت في آخر
 عمره ، واما بعد نزولها فممنسوخ *

« بين الله لكم ان تضاوا والله بكل شيء عليم » معناه كراهية
 ان تضاوا *

فان قيل اي ضلال اكبر من انه ما اتفق عليها الصحابة رضي الله
 عنهم ، ولم يعلمها عمر (رض) فكان يقول « اللهم من كنت بينهما
 له فانها لم تبين لي » وما زال الخلاف الي اليوم ، قلنا ليس هذا ضلالا ،
 هذا هو البيان الموعود ، لان الله سبحانه لم يجعل طرق الاحكام
 نصا ، وانما جعله مظنونا ، يختص به العلماء ، ليرفع الله الذين اتوا

العلم درجات ، و بصرف المجتهدين في مسالك النظر ، فبمدرك بعضهم
الصواب فيوحر عشرة اجور ، ويقصر آخر فيمدرك اجراً واحداً ،
و تنفذ الاحكام الدنيوية على ما اراد سبحانه *

تقسيم الميراث

١ - ما تقدم على الارث

قد عرفت فيما سبق انه حق على المتقي ان كان له شيء يوصي فيه ان لا يبيت
ليلة الا ان يكتب وصيته بالمعروف ، متضمنة على ما يشاء في ماله من
قضاء دين او صدقة على الفقراء او تقسم بين الورثة الى غير ذلك ،
ويعين فيها مقدار كل ما يريد منه ، وحينئذ تنفذ وصيته ، ولا تقع الحاجة
الى قواعد الميراث اصلاً ، اما اذا مات ولم يوص بشيء ، فينفق اولاءه ما ترك
في تكفينه وتدفينه بالمعروف ، ثم يقضى منه دينه ان كان ثم دين ،
وبعد ذلك يقسم بين الورثة على وفق آية الميراث ، واذا حضر القسمة
اولوالقرى واليتامى والمساكين فيبرزون منه *

٢ - اقسام الورثة

الوارث نوعان ، النسبي والسببي ، والمرد بالنسبي من لفقرابة بالمورث
من جهة النسب ، وهو على ثلاثة اقسام *

- (١) الاصل ، يعني الابوين وابويهما وإن علوا *
- (٢) الفرع ، يعني الاولاد واولاد الاولاد وان منفلوا *
- (٣) الطرف ، يعني اولاد الاصول ، كالاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والاخوال والخاللات *
- والمراد بالسبي من كانت علاقته بالمورث بسبب غير النسب ، ويجعله علي قسمين *
- (١) السبي العقدي ، من كانت علاقته بعقد الزواج ، وهو الزوج والزوجة فقط *

(٢) السبي المهدي ، من عاهدته انه يرثك اذا مت *

٣ - ترتيب التقسيم

يبدأ في تقسيم التركة بالسبي العقدي ، ويعطي من كل المال نصيبه ، كما قلنا في بيان المول ، ونصيبه منه ما قال الله تعالى

« ولکم نصف ماترکہ ازواجکم ان لم یکن لهن ولد فان کان لهن ولد فلکم الربع مما ترکن ولهن (سواء کن واحدة او اکثر) الربع مما ترککم ان لم یکن اکم ولد فان کان اکم ولد فلهن الثمن مما ترککم ، ثم ما بقي یقسم علی النسبة » *

أما السبي العبدى فلا يرث الأحيين لم يكن أحد من الأبوين والاولاد موجوداً ، فان كان واحداً فياً خذ السدس ، وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، ولا فرق فيه بين الذكر والانثى *

٤ - الورثة النسبية

الاضول

اذا ترك المورث ولداً فلكل واحد من الاب والام السدس ، لكنه ان كان بنتاً واحدة ترث البقية على الاب ، وعند عدمه على الام ، واذا لم يترك ولداً ، فلما ان لا يكون له اخ او اخت ايضاً ، فللم الثلث والباقي لاييه ، او كان له اخ او اخت فللم السدس والباقي للاب ، مثلاً *

مسئلة ٦		زيد
اب	ام	اخت
٥	١	٣

وان لم يكن الاب فالكل للام ، السدس فرضاً ، والبقية رداً و

كما كان للاب *

والجدو والجدة سواء كانا من جهة الاب او الام يرثان عند ارتفاع واسطتهما الى المورث ، ولكل واحد منهما نصف السدس ،
 ان كان هناك ولد او اخ او اخت او احد من ابويه *

المثال الاول منه		مسئله ١٢		زيد	
اب الاب	ام	بنت	اب الام		
١	٥	٦	٢		

المثال الثاني منه		مسئله ١٣		زيد	
اب الام	ام الاب	اخ			
١	١	١٠			

وعند عدم كل اولئك ، لا بوى الام الثلث ، والباقي لا بوى الاب ،
 للذكر منها مثل حظ الانثيين — واذا كان الجدا والجدة مع الاخوة
 والاخوات ، تعود حصة الورثة بينهما كما كانت عند وجود الاب او الام
 مع الاولاد ، وهكذا حال ابوى الجدا والجدة مع الاعمام والعمات
 او الاخوال والخاللات ، لكن نصيب كل واحد من الاصول حينئذ
 لا يكون الاربع السدس *

الاولاد

اذا كان الاولاد من الدرجة الاولى فقط اى اباء المورث وبناته
 واجتمعوا ذكراناً واناثاً فللذكر مثل حظ الانثيين ، وان كان ابنا واحداً

فله الكل ، او كانوا اكثر فهم شركاء فيه بالسوية ، وان كانت بنتا واحدة فلها النصف وان كانتا اثنتين او فوقها فلها الاولن الثلثان مما ترك *
 واذا لم يكن الاولاد من الدرجة الاولى وحدها بل من مدارج متفاوتة ، فحينئذ يجمع مقادير غير المحجوبة عنهم في كسور البنت ، فان كانت مجموعتهم اقل من بنت واحدة ، فلها بمقدار قيمتها اقل من النصف الذي هو حظ البنت الواحدة ، وان كانت تساوي بنتا واحدة او فوقها لكن تحت اثنتين فلها النصف ، وان بلغت اثنتين او فوقها فلها الثلثان ، هذا اذا لم يكن من بينهم ذكر ليس يبنه وبين المورث الا الذكور ، اما اذا كان فكل المال الاولاد ، وفي جميع تلك الاحوال نصيب كل واحد منهم لا يكون الا بمقدار قيمته ، وقيمة كل من الاولاد تكون بمقدار ما ينوب هو عن يدي به الي الميت ، ونوضحها بالا مثله *

(١)

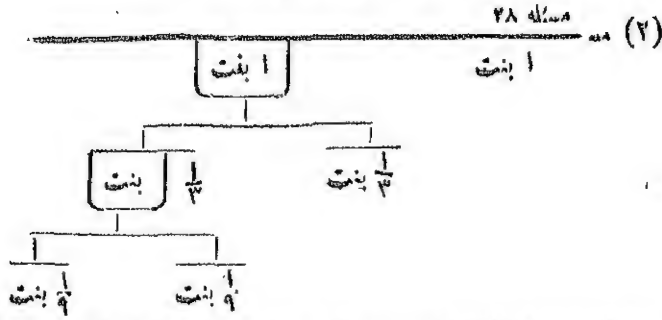
٢ ابن

١ بنت

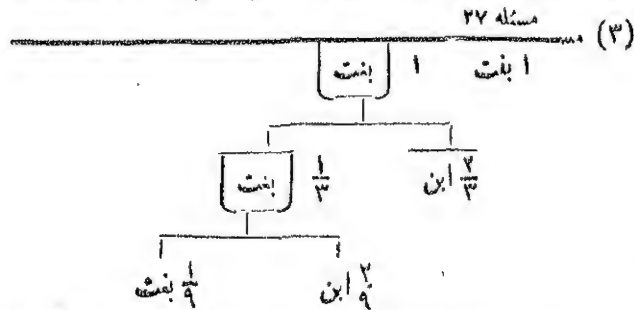
١ ابن

١ بنت

ابن المورث كان مساويا لبنتين ، و بنت الابن ينوب عنه النصف ، لانها كانت تستحق نصف التركة ، فهي بنت واحدة ، وابنها ينوب عنها ، فهو ايضا مساو لها ، وبنته ترث منه النصف فلا تساوي الا نصف البنت ، فيكون نصيبها نصف نصيب البنت اي الربع من تركة المورث *



بنت الميت بنت واحدة ، و بنت البنت المتوفي أمها ثلث البنت ،
 لأنها لا ترث من أمها الا ثلثا ، والبنتان اللتان في الدرجة السفلي قيمة
 كل منهما $\frac{1}{3}$ بنت ، فمجموع البنات الاحياء ($1 + \frac{1}{3} + \frac{1}{4} + \frac{1}{4} = 1\frac{2}{3}$)
 وهو تحت اثنين ، فيقسم نصف المال بينهما على اربعة عشر سهما ، تسعة
 منها للبنت ، و ثلاثة لبنت البنت ، و سهم سهم لابنتين السفليين *



فاذا جمعنا سهام الاحياء ، صارت المجموعة اثنين هكذا
 ($1 + \frac{2}{3} + \frac{1}{4} + \frac{1}{4} = 2$) فثلثا المال يقسم بين الاولاد على
 ثمانية عشر سهما ، تسعة للبنت وسبعة لابن البنت ، و اثنان لابن بنت
 البنت ، و واحد لاخته *

فهرس الكتاب

٢٢	الدول باطل	صفحة	مطاب
٢٣	منشأ الغلط	١	المقدمة
٢٣	الرد	٢	الوصية
٢٤	الحجب	٨	ذو والفروض
٢٥	المراد بالاقرب	٨	بمشت اولاد الام
٢٦	بمشت الاقرب فالاقرب	١١	ترتيب الاخوة والاخوات
٢٩	المراد بالاولاد	١٤	الجد والجددة
٣٠	تقسيم التركة على الرووس	١٤	العصبة
٣٢	تفسير الآيات	١٦	مسئلة التشبيب
٣٢	الآية الاولى	١٧	بمشت ادلى رجل ذكر
٣٤	معنى الاقربية	١٨	ذو والارحام
٣٤	الاخوة مع احد الابوين	١٩	العمة
٥٣	الحجب والحرمان	١٩	بمشت العول

٤٨	السببية مقدمة على النسبية	٣٥	الآية الثانية
٤٨	الآية الرابعة	٣٦	معنى الولد
٤٩	الاخوة والاختوات مع الولد	٣٦	فرائض الاولاد
٥٠	بحث اجمالوا الاختوات	٣٧	بحث فوق اثنتين
	مع البنات عصبية	٣٩	الاولاد المتفاوتة في الرتب
٥٢	تقسيم الميراث	٤١	الاخوة مع الام
٥٢	ما تقدم على الارث	٤٢	ترتيب الفروع
٥٢	اقسام الورثة	٤٣	فائدة الوصية
٥٣	ترتيب التقسيم	٤٤	الدين مقدم على الوصية
٥٤	الورثة النسبية	٤٥	الآية الثالثة
٥٤	الاصول	٤٥	فرائض الورثة السببية
٥٥	الاولاد	٤٦	معنى الكلالة
٥٦	جميع مقادير الاولاد	٤٦	المراد بالكلالة
٥٨	الاطراف		



۱۲۴

DUE DATE

1792

11-11-11

الرفقة في

[illegible]